اعداد
د. ناصر احمد بن حبتور
عضو هيئة التدريس في
جامعة عدن

مدخل للتعافي الاقتصادي في اليمن

د. ناصر احمد بن حبتور

مبادرة مصنع لكل مدينة

مدخل للتعافي الاقتصادي في اليمن

اعداد
د. ناصر احمد بن حبتور
عضو هيئة التدريس في جامعة عدن

يعاني اليمن الكثير من المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتراكمت هذه المشكلات منذ فجر الدولة الوطنية التي بزغت في ستينيات القرن الماضي الى ان انفجرت تلك المشكلات المتراكمة في شكل حروب اهلية متفرقة وكانت السنوات العشر الماضية سنوات المعارك الاهلية الكبرى، ونسميها هنا كبرى نظراً اولاً لشموليتها كامل التراب الوطني فلا تكاد مدينة او قرية يمنية لاتعاني ويلات هذه الحروب، وثانياُ متنوعة حيث ان الحرب القائمة والتي تكمل سنتها العاشرة هي عبارة عن حروب متعددة الاطراف والاهداف ولاتكاد تفهم اطرافها واتجاهاتها، تداخلت فيها مصالح القوى المحلية والاقليمية والدولية وبرزت تلك المصالح على حساب القضية الوطنية.

ان الحالة القائمة هي نتيجة حتمية لما تراكم من مشكلات اقتصادية واجتماعية خلال القرن المنصرم وتحولت تلك المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الى وقود استزاد به السياسيين والقوى الاجتماعية النافذة لفرض نفوذهم السياسي والاجتماعي وكذا فرض رؤاهم للدولة الوطنية. وبذلك اصبحت المشاكل الاقتصادية وماتمثله من فقر وبطالة وكذلك المشاكل الاجتماعية وما افرزت من نزاعات طائفية وجهوية وقبلية، محرك رئيسي للحروب التي شهدها الوطن اليمني منذ بدايات عهد الدولة الوطنية في ستينيات القرن الماضي.

واذا صحت تلك النظرية اي ان المشاكل الاقتصادية والاجتماعية هي المحرك الرئيسي لهذه المعارك العبثية فأن حلحلت تلك المشكلات عن طريق وضع تصورات مبنية على اسس علمية تلامس تلك المشاكل من جذورها اقتصادياً واجتماعياً يمثل المدخل الرئيس للخروج بالوطن من عنق زجاجة العنف والتي تتلاقفها قوى مختلفة سوى كانت تلك القوى داخلية او خارجية.

ان السبب الرئيسي للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية يعود بدرجة كبيرة الى ضعف موارد الدولة اليمنية وكذا سوء الادارة للموارد المتاحة وعدم البحث عن موارد اخرى كالنشاط التجاري والصناعي الفاعل والذي يتناسب مع امكانيات الدولة وكذلك امكانيات القوى العاملة اليمنية، مما ادى الى افقار

المجتمع. بالاضافة الى عامل الجهل وهو نتيجة حتمية للفقر والذي ادى بدوره الى ضعف الوعي المجتمعي والذي يعتبر الدرع الواقي لصيانة الاوطان.

اذاً، لن نكون مبالغين اذا ما اعتبرنا ان عوامل الفقر والبطالة كنتيجة طبيعية للازمات الاقتصادية والاجتماعية المتراكمة يعتبران مدخلاً هاماً لحل الازمة الوطنية الكبرى اذا ما تم التفكير الجاد في حلهما وفق اسس صحيحة ووفق الموارد المتاحة. حيث ان توفر فرص العمل يؤدي بالتاكيد لحل كل مشاكل الاسرة اقتصادياً واجتماعياً نظراً لتوفر مصدر رزق جيد للاسرة تستطيع من خلاله حل مشكلة الفقر وكذلك بطالة الابناء وامكانية توفير فرص لتعليمهم مما يؤدي بشكل مباشر الى ارتفاع نسبة التعليم في المجتمع وذلك يعتبر ارتفاع بالوعي الاجتماعي وحماية للشباب من الاستغلال من الجماعات المتطرفة وكذلك الجماعات السياسية المتحاربة والتي تستخدم الشباب كوقود لصراعها على السلطة والثروة.

اذاً وبحسب رؤيتنا في هذه المبادرة فأن الحل والمفتاح الاستراتيجي الفعال للخروج من النفق المظلم هو توفير فرص عمل للشاب والمرأة ومصادر رزق للاسرة وبشكل فوري. وبطبيعة الحال فالحل الناجع والسريع لتوفير فرص عمل وتنوع في مصادر دخل الاسر يتمثل في العمل المهني والمشاريع الصغيرة.

لماذا يعتبر العمل المهني او المشاريع الصغيرة مفتاح سحري للتنمية في اليمن؟

يعتبر العمل المهني او المشاريع الصغيرة مفتاح سحري للتنمية في اليمن للاسباب التالية:

1. **تكلفة اقامة المشاريع الصغيرة او تشجيع تنمية الحرف والمهن لاتتطلب رؤوس اموال ضخمة، حيث وعلى سبيل المثال وفق مسح قام به الباحث فأن تكلفة انشاء مصنع ملابس متوسط يوفر مابين 40 الى 50 فرصة عمل لاتزيد تكلفته عن 100 الف ريال سعودي (30 الف دولار) (التفاصيل في الملحق)، كذلك وفق دراسة جدوى فأن تأسيس ورشة نجارة في السوق السعودية لاتتجاوز 70 الف ريال سعودي (20 الف دولار) حيث لاتوجد دراسة جدوى مماثلة حول السوق**

اليمنية ولكن بطبيعة الحال فالتكلفة ستكون اقل بكثير في اليمن لان اجور القوى العاملة والعقار اقل من السوق السعودية.

2. عملية تأهيل المهنيين والفنيين لاتحتاج الى فترات طويلة حيث ان ثلاثة اشهر تكفي لاعداد فنيين في مجالات حيوية مثل النجاريين والحدادين وفنييي الملابس والمنسوجات والعاملين في قطاعات الزراعة والاسماك.....الخ
3. كما ان تكلفة انشاء المراكز والمعاهد الفنية ووالمهنية لن يكلف الكثير من الاموال فهناك الكثير منها موجود ويتبع الحكومة ويحتاج الى قليل من التأهيل من حيث توفير الادوات وكذلك الكفاءات التدريبية، حيث مؤاخراً اسهم مركز الملك سلمان في تمويل تدريب 245 شاب يمني على مهارات حرفية في مركز تدريب حكومي بمدينة عتق بمحافظة شبوة.
4. امكانية تشجيع رأس المال الوطني الخاص بالتفاعل والمساهمة في هذه الخطة الاقتصادية عن طريق تقديم التسهيلات الحكومية المناسبة والمغرية لجذب راس المال الوطني اولاً ثم فتح المجال لرؤوس الاموال العربية والاجنبية.
5. الاهتمام بتأهيل فنيين ومهنيين يعملوا في القطاعات الاقتصادية الحيوية كالزراعة والاسماك والغزل والنسيج وقطاع الانشاءات وما يتعلق بهذه القطاعات من ادوات تساعد على تطويرها.. كل ذلك يؤدي بشكل مباشر الى توفير المنتجات الوطنية والتي تغطي السوق المحلية وذلك يعني توفر السلع والخدمات بسعر مخفض للمستهلك المحلي (المواطن)، مما يعني ايضاً نخفاض الطلب على العملة الصعبة التي تذهب لاستيراد السلع والخدمات من الخارج ناهيك عن ماستوفره هذه الصناعات من عملة صعبة للحكومة في حال التمكن من تصدير الفائض من الانتاج الى الخارج (وذلك ممكن ان يحدث في فترة زمنية قصيرة).
6. ستتمكن الحكومة من ايجاد فرص عمل للشباب المنخرط في الوحدات العسكرية التي تم تشكيلها اثناء فترة الحرب، عن طريق اعادة تأهيلهم ودمجهم في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

7. **ستتمكن الحكومة من الاستفادة من العمالة الماهرة من المهاجرين اليمنيين، حيث يقود المهاجرين اليمنيين من مستثمرين وقوى عاملة في الخليج وافريقيا القطاعات الاقتصادية في مجالات كثيرة،**
8. **وكذلك توفير فرص استثمارية لرؤوس الاموال الصغيرة والكبيرة العائدة من المهجر.**

مبادرة مصنع لكل مدينة

بناء على ماسبق، تقوم فكرة مبادرة مصنع لكل مدينة يمنية على انشأ مصنع (صغير اومتوسط) في كل مدينة يمنية وبما يؤدي الى توفير فرص عمل للشباب والمرأة في كل انحاء المدن اليمنية، على ان يتم توزيع الانشطة المختلفة على المدن بحسب طبيعة المدن وما يناسبها من نشاط. وبطبيعة الحال تنقسم الجمهورية اليمنية الى 333 مديرية واذا اخذنا مركز المديرية كمدينة للنشاط فنحن امام 333 مدينة.

الاهداف العامة للمبادرة:

1. القضاء على الفقر
2. القضاء التام على الجوع
3. التعليم الفعال
4. النمو الاقتصادي
5. تنمية مهارات وقدرات الموارد البشرية نحو الابداع والابتكار
6. النهوض بالمرأة

الاثار الاجتماعية للمبادرة:

1. المساهمة في القضاء على الفقر والبطالة ومما يعني القضاء على الجهل.
2. توفير فرص عمل ومصدر دخل للاسرة يعني توفير الاستقرار للاسرة والمجتمع وتعميق السلم الاجتماعي.
3. الاستفادة من طاقات الشباب والمرأة بما ينفع المجتمع، بدلاً عن صرف تلك الطاقات على الاعمال السلبية الضارة بالمجتمع كالارهاب والمخدرات.

الاثار الاقتصادية:

1. البداية الجيدة لهذه الانشطة الاقتصادية المتنوعة وتقديم نماذج ناجحة سيدفع رجال المال والاعمال الى الاستثمار في هذه الانشطة مما يؤدي الى التوسع في الانتاج وتوفيرفرص عمل اكثر.
2. ازدياد القوة الشرائية لدى المواطن العامل وذلك يعني تشغيل القطاعات الصناعية الاخرى، نظراً لتمكن الاسرة من شراء احتياجتها الاساسية بيسر وكذلك الاحتياجات الكمالية. مما يعني توسع النشاط الاقتصادي ونموه في كافة المجالات.
3. توفر مصدر رزق للاسرة سوف يمكنها من دفع ابنائها للتعليم وذلك يعني ارتفاع نسبة التعليم بالاضافة الى ارتفاع النشاط الاقتصادي في قطاع التعليم نتيجة الاقبال الكبير على المعاهد والجامعات.
4. توطين الصناعة وتوفير السلع للمواطن باسعار منخفضة وبجودة تتناسب مع حاجة المجتمع.
5. المساهمة في توازن ميزان المدفوعات للدولة نتيجة لانخفاض الواردات الاجنبية وكذلك تنمية الصادرات المحلية. توفر السلع بانتاج محلي يعني المحافظة على العملة الصعبة.. ومستقبلاً سستتمكن القطاعات المختلفة من التصدير والحصول على العملة الصعبة، مما يعزز من ميزان المدفوعات.

الاثار السياسية للمبادرة:

1. مساعدة الحكومة في الايفاء بالتزاماتها نحو القضاء على الفقر والجهل والبطالة، حيث تجاوزت نسبة الفقر في اليمن ال 40% وهو رقم كبير جداً ويعني ان قرابة نصف الشعب اليمني يقع تحت خط الفقر، ايضاً نسبة الامية تجازوت ال 40% وهذا رقم مخيف ونحن نعيش في عصر التكنولوجيا وتقنية المعلومات.
2. مساعدة الحكومة في الاحتوى الناعم للمجتع وبالذات فئة الشباب وحمايتهم من الوقوع كضحية للتطرف والارهاب وبالتالي حماية المجتمع بشكل عام.

الصعوبات والحلول الممكنة:

بالتأكيد توجد الكثير من الصعوبات ممكن ان تقف عائق امام تحقيق هذه المبادرة، ادناه ما نتصوره من صعوبات وكذلك افكار لتجاوزها:-

1- بيئة الحرب التي اضعفت سلطات الدولة المركزية وخلقت اشكالات قانونية وتنظيمية امام الاستقرار الاقتصادي.. وهنا من الممكن تجاوز هذه الاشكاليات عبر تشجيع السلطات المحلية في المحافظات للقيام بهذا الدور وتمكينها من التسهيلات التي تمكنها من خلق بيئة قانونية وتنظيمية جاذبة للاستثمار.

2- الصعوبات المالية، وتشجيع القطاع الخاص:

الحكومة لاتمتلك الموارد الكافية للعب دور مالي في تنفيذ هذه الرؤية، ولكنها تستطيع بناء شراكات:

اولاً: مع القطاع الخاص المحلي، حيث لازال القطاع الخاص اليمني يمتلك هياكل اقتصادية ستمكنه من لعب دور كبير اذا ما استطاعت الحكومة كسب ثقته.

ثانياً: يلعب مركز الملك سلمان دور ايجابي مهم في دعم الاقتصاد اليمني والاحتياج الانساني، وتستطيع الحكومة ان تعزز الشراكة مع المركز عبر تشجيع الاشقاء على دعم المبادرة. ايضاً الصناديق والمراكز الاقتصادية في الدول الخليجية ممكن ان تدعم هذه المبادرة، وممكن ان تتحول اليمن بفعل هذا الدعم الى مصنع الجزيرة العربية للصناعات الصغيرة.

ملحق:

وعلى سبيل المثال المحافظات الشرقية (حضرموت، شبوة، المهرة) في اليمن تنقسم على 54 مديرية، اي 54 مدينة، والنشاط الصناعي المناسب لتلك المحافظات هو صناعة الغزل والنسيج فهذه المناطق تشتهر بنسج الزي الشعبي اليمني (المعوز).

ومن خلال اطلاع الباحث على مصانع الغزل والنسيج في السعودية فأن تكلفة انشأ مصنع للملابس لايتجاوز المئة الف ريال سعودي (30 الف دولار) وبدرجة ممتازة. حيث سيوفر المصنع الواحد مابين 40 الى 50 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.

وطبيعة العمل في مصنع الملابس تنقسم الى ثلاث مراحل:

1. مرحلة القياس والقص: وهذه المرحلة تحتاج الى 3-5 فنيين
2. مرحلة الخياطة: وهذه المرحلة تحتاج الى 5-7 فنيين
3. مرحلة التطريز: وهذه المرحلة تحتاج الى 4-6 فنيين

اي في هذه المراحل الثلاث سوف يتم استيعاب 12 الى 18 عامل.

وحيث ان كل مصنع سوف يحتاج الى 1-3 اداريين، وكذلك عمال للحراسة والنظافة بين 2-4 عمال.

ثم تأتي مرحلة البيع وذلك يعني امتلاك معرض لبيع البضاعة (معرض جملة) وهذا المعرض سوف يحتاج عملية نقل للبضاعة من المصنع الى المعرض وذلك يعني احتياج 1-3 عمال تحميل وايضاً سائق للنقل. والمعرض نفسة يحتاج الى مشرف وايضاً ثلاثة عمال عرض وسيحتاج بطبيعة الحال الى عمال للنظافة والحراسة.

ثم تأتي مرحلة البيع بالتجزئة وهو مايعني فتح معارض لتجار التجزئة لبيع الملابس بانواعها وهذه المرحلة ايضاً تحتاج الى عمال للمعرض وعمال للحراسة والنظافة وايضاً تحميل البضاعة ونقلها.

والخلاصة ان مصنع تكلفته بالريال السعودي لاتتجاوز المئة الف ريال سوف تفتح فرص عمل دائمة ومصدر رزق كريم لما لايقل على خمسين اسرة.